الأمم المتحدة
S/2015/6
مجلس الأمن
Distr.: General
8 January 2015
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن يعتزم عقد مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري، بعنوان ”التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين“، يوم الاثنين ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتجدون طيه المذكرة المفاهيمية ذات الصلة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستيان باروس
الممثل الدائم

120115 120115 15-00191 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين

مذكرة مفاهيمية

تنطوي المناقشة المفتوحة التي تقترح شيلي عقدها على رؤية شاملة للأمن الدولي تستند إلى ترابط الدعائم الثلاث التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة ألا وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

مرة أخرى، تظهر النزاعات القائمة في عصرنا – لا سيما النزاعات داخل الدول والنزاعات غير المتكافئة – أن السياسة الفعالة لمنع نشوب هذه النزاعات تقتضي التصدي في أوانه لأسبابها الجذرية التي قد تشمل التوترات الاجتماعية – الاقتصادية والجنسانية والعرقية والقبلية والدينية والإيديولوجية التي تُقوِّض شرعية الدول وتضعف الحوكمة في مجتمعاتها. والغرض من هذه المناقشة المفتوحة تسليط الضوء، من جهة، على ضرورة التصدي للنزاعات المحلية قبل أن تهدِّد السلام والأمن الدوليين، والتشجيع استباقيا، من جهة أخرى، على إقامة مجتمعات تنعم بالاستقرار لا مكان فيها للراديكالية والعنف والتطرُّف.

وفي هذا السياق، إننا نرى أن الإدماج – الوطني والإقليمي والاجتماعي والجنساني والقبلي والثقافي – والتنمية الشاملة للجميع هما عاملان مهمان من أجل صون السلام وبنائه، وأنهما يستحقان، بالتالي، النقاش من جانب الهيئة المكلفة بصون الأمن الدولي، عملا بالمنطق الوارد في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يسلِّم فيه مجلس الأمن بأن التصدي لبعض التهديدات يتطلب معاجلة شاملة للعوامل الأساسية التي يمكن أن تفضي إلى الإرهاب، وذلك بطرقٍ منها تعزيز التلاحم الاجتماعي وعدم الإقصاء.

تعود الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات إلى أوضاع الإقصاء أو التمييز. فبسبب الإقصاء لأسبابٍ عنصرية أو عرقية أو اجتماعية أو جنسانية أو دينية أو ثقافية أو اقتصادية، تُستبعد بعض المجتمعات أو الفئات عن مسيرة التنمية في بلدانها. ونتيجة لذلك، يكون الشبان الساخطون، في بيئة يسودها التمييز والتهميش بشكل منهجي، أكثر عرضة للانسياق وراء الراديكالية وقد يُجنَّدون في نهاية المطاف على يد جهات من غير الدول تلجأ إلى العنف و/أو إلى الإرهاب.

ويتسم الإقصاء واللامساواة بخطورتهما على وجه الخصوص في الدول التي تتعدَّد فيها القوميات والأعراق والثقافات، حيث تُهمَّش المكوِّنات الوطنية أو الإقليمية و/أو لا تُحترم حقوق الأقليات، على الصعيد المؤسسي أو في الممارسة العملية. ويؤدي ذلك إلى تصارع الراديكالية والعنف المسلح كما يتضح بجلاء من القضايا المتبقية على جدول أعمال المجلس.

إن المجتمع الشامل للجميع هو مجتمع يتجاوز الفوارق الجغرافية والعرقية والجنسانية والطبقية والقائمة بين الأجيال لتوفير فرص متكافئة بغض النظر عن منشأ المكوِّنات القومية والعرقية والثقافية، وهو مجتمع تخضع فيه السلطة العسكرية والسياسية للسلطة المدنية. ولذلك، تبدو الضرورة الحتمية بأن يكون المجتمع شاملا للجميع شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار والتنمية وإرساء الحكم الديمقراطي، وكذلك التزاما أخلاقيا وسياسيا.

الإدماج ومجلس الأمن

يؤدي مجلس الأمن بالفعل دورا في هذا المجال، ويجب أن يواصل تأديته. ولعل أبلغ مثال على ذلك الدعوة التي وجهها المجلس لتشكيل حكومة شاملة للجميع في دولة متعدِّدة القوميات ومتعدِّدة الأديان مثل العراق (البيان الصحفي SC/11519)، حيث كان الإقصاء الاجتماعي والعرقي والديني عاملا حاسما في نشوء جماعات راديكالية متطرِّفة. وشدَّد المجلس أيضا على أهمية العملية الانتقالية الشاملة للجميع في اليمن (البيان الصحفي SC/11595) وعلى ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع لإنهاء الأزمة في مالي (البيان الصحفي SC/11604).

ولقد تصدَّى مجلس الأمن لمسألة الإدماج في سياق العمليات الانتخابية. وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، دعا في جملة أمور إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع، بما يشمل المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات وفي مرحلة مبكرة، ومشاركة المشردين داخليا[1] واللاجئين (القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)). وفي حالة بوروندي، شجَّع مجلس الأمن هذا البلد على إجراء انتخابات شاملة للجميع من خلال الاستمرار في تحسين الحوار بين جميع الأطراف الوطنية الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني (القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)).

وشدَّد المجلس أيضا على أنه لا مجال لتحقيق السلام والتنمية المستدام من دون إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وعلى وجوب تمكين المرأة من المشاركة الفعلية في جميع

(١) اجتماع وفق صيغة آريا عقدته شيلي وأستراليا بشأن حماية المشرَّدين داخليا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤.

مراحل بناء السلام (بيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2011/4). وخلال المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن التي عقدت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/21)، قدمت الدول أمثلة على الدور الذي تؤديه النساء بوصفهن دعاة للسلام في مجتمعاتهن.

وفي ليبيريا، شملت عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام إنشاء آليات إدماج في جميع القطاعات، سُلِّط فيها الضوء على الدور الذي تضطلع به المرأة بوجه خاص[٢] في تعزيز سيادة القانون. وبذل مجلس الأمن أيضا جهودا كبيرة لإعادة تأهيل الأطفال الجنود وإدماجهم، ومعالجة الأسباب الجذرية لتجنيدهم، بحيث يتسنى إعادة استيعابهم في مجتمعاتهم وعدم مشاركتهم في نزاعات مسلحة مرة أخرى (قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة).

وتنص اتفاقات السلام التي كانت محط اهتمام المجلس[٣] كذلك على التلاحم الاجتماعي والإدماج من بين عوامل أخرى تضمن الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول ووحدتها. وتشدِّد قرارات ووثائق أخرى على دور الاتفاقات السياسية الشاملة في بناء السلام[٤].

ولقد أشار مجلس الأمن في قراره ٢١٧١ (٢٠١٤) إلى أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن منع نشوب النزاعات، وكرَّر تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج شامل في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، يتألف من تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاعات المسلحة ويعالج أسبابها الجذرية، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وهذا هو بالتحديد إطار المناقشة التي تقترح شيلي عقدها.

---

(٢) مبادرة ”أكواخ السلام“ برعاية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتسوية النزاعات وتعزيز الوساطة المجتمعية، بقيادة النساء وإشراك الرجال والفتيان. (http://www.unwomen.org/es/news/stories/2012/9/from-conflict-resolution-to-prevention-connecting-peace-huts-to-the-police-in-liberia#sthash.FTXc7Rfr.dpuf).

(٣) على سبيل المثال، اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي (٢٠٠٠).

(٤) على سبيل المثال، البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري السنوي الثامن المشترك بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (S/2014/400، المرفق).

نحو وضع استراتيجيات لتحقيق الإدماج الاجتماعي

تماشيا مع النهج الشامل لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، المشار إليه في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، إننا ندعو إلى وضع استراتيجيات شاملة لتحقيق الإدماج الاجتماعي استنادا إلى الممارسات الفضلى المتوافرة.

وتنبثق هذه الممارسات الفضلى عن عدة هيئات متعددة الأطراف. فالميثاق الاجتماعي للأمريكتين لمنظمة الدول الأمريكية (٢٠١٢) يمثل إسهاما هاما في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع في منظومة البلدان الأمريكية بإعلانه أن ''التنمية المقترنة بالإنصاف تعزِّز الديمقراطية وتوطد دعائمها، لكونهما مترابطين ومتآزرين''. ولقد أجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراساتٍ هامة تركز على المستوى المحلي حول تعزيز الإدماج الاجتماعي. وينبغي أن تتعاون الدول أو المنظمات الدولية المعنية مع الدول الأخرى التي تحتاج إلى ذلك في وضع هذه النهج والمؤشرات. ومع أنه لا يوجد نموذج واحد مناسب للجميع بسبب اختلاف مستويات التنمية، تقدم استراتيجية لشبونة للتجدُّد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي وضعها الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٠) نهجا نافعا في هذا الصدد.

ولقد تضمن إعلان ديلي (٢٠١٠) رؤية جديدة لبناء الدولة وتعزيز السلام في الدول الهشة، وحدَّد الأولويات للحد من الفقر في هذه الدول وإحباط النزاعات فيها وتهيئة ظروف أفضل لشعوبها. ويسلِّم هذا الإعلان بأنه لا تنمية بدون أمن، مشدِّدا على مسؤولية الدول في حلِّ نزاعاتها وتلبية احتياجات شعوبها، ومحدِّدا كمجالات ذات أولوية منع نشوب النزاعات وحلها، وتحقيق المصالحة، والإدماج الاجتماعي، وبناء السلام وإقامة الحوار، وبسط سيادة القانون.

التنمية الشاملة للجميع والنزاعات المسلحة

تقوِّض النزاعات المسلحة التنمية على نحو خطير ولعلها العقبة الكبرى أمام تحقيق التنمية، إذ أنها تدمِّر النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات. ومن ناحية أخرى، تهيئ المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة للجميع حلقة مثمرة من الحوكمة والقدرة على الصمود تكون مواتية لإنشاء دول أقوى. وبمفهوم أوسع، تهيئ المجتمعات الشاملة للجميع ظروف تكافؤ الفرص للجميع، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التعايش السلمي والحوكمة.

وتشكل رواندا مثالا معبِّرا على الطريقة التي يؤدي بها الإقصاء (العرقي في هذه الحالة) إلى نشوب النزاع. فبعد مرور عشرين عاما، استأنف البلد مسيرة الاستقرار

والتنمية استنادا إلى سياسات حكومية شاملة للجميع يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا، شدَّد مجلس الأمن على الأهمية التي يكتسبها التعليم بوجه خاص للحيلولة دون ارتكاب إبادات جماعية في المستقبل.

ولقد تفاقمت الأزمات الإنسانية وتصاعد مناخ العنف في وسط أفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب المواجهات الدامية بين مختلف الطوائف، الأمر الذي دفع المجلس إلى البحث عن حلول. وأثبت الاجتماع الذي عقد وفق صيغة آريا عن موضوع الحوار بين الطوائف ومنع ارتكاب الجرائم في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤ أهمية العمل مع الزعماء الدينيين على الصعيدين المجتمعي والمحلي لمعالجة أوضاع الأقليات المسلمة التي أرغمت على البحث عن ملاذٍ في البلدان المجاورة.

وتكتسب التنمية الشاملة للجميع أهمية أيضا في حالة هايتي، حيث نجحت عملية حفظ السلام في إنهاء المواجهة المسلحة ولكن من الضروري أن يواصل مجلس الأمن تقديم الدعم في مجالات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية – من بين مجالات أخرى – للتوصل إلى بلد مستقر سياسيا، ينعم بالأمن، ويوفر لسكانه فرص النمو.

ويستتبع ذلك كنتيجة طبيعية، وكما تدل تجربة عمليات وبعثات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن، أن صون السلام والأمن الدوليين، على نحو شامل ودائم، يستوجب النهوض بمجتمعات شاملة للجميع لتيسير عملية السلام والأمن والتنمية. وزيادة الإدماج مهمة ينبغي أن يحظى تنفيذها بالتشجيع والدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها.

أهداف المناقشة المفتوحة

- التشديد على أهمية الإدماج (الإقليمي والوطني والعرقي والاجتماعي والجنساني والاقتصادي والثقافي) لتحقيق الاستقرار السياسي وإرساء الحكم الديمقراطي، وتنمية الدول والحفاظ على سلامتها الإقليمية، باعتبارها من العوامل والفضائل التي يمكنها أن تحول بفعالية دون نشوب النزاعات.
- المساعدة في الكشف عن مصادر الإقصاء وبؤر التوتر من خلال تحديد فئات السكان المعرَّضين لهذا الإقصاء بهدف تعزيز نظم الإنذار المبكر – داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها – من أجل التعامل مع مظاهر الإقصاء الخطيرة واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتخفيفية.

- تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم استراتيجيات التنمية الشاملة للجميع، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة (الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة).
- تحديد التحديات المعينة في مجال الإدماج التي تواجهها الدول الخارجة من نزاعات أو المنخرطة في بناء السلام.
- تحديد وتعميم الممارسات الفضلى ونماذج التنمية الشاملة للجميع على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.
- مناقشة كيفية استخدام أساليب عمل مجلس الأمن لكفالة إطلاعه على أوضاع الإقصاء الخطيرة التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، أو من المحتمل أن تؤثر عليهما.

النتيجة المتوقعة

تعتزم الرئاسة اعتماد بيان رئاسي انطلاقا من فكرة مفادها أن التنمية الشاملة للجميع تسهم إسهاما فعالا في صون السلام والأمن الدوليين.

ومن شأن هذا البيان الرئاسي أن يسهم في تعزيز مفهوم الترابط بين دعائم الأمم المتحدة المواضيعية وتعزيز الإجراءات المنسَّقة والمنهجية التي تتخذ على نطاق المنظومة ككل، مما يسهم في تنفيذ إجراءات المجلس فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام بمزيد من الفعالية.

شكل الاجتماع

كما حصل في السنوات السابقة، سيتخذ الاجتماع شكل مناقشة مفتوحة بحيث يتسنى للدول الأعضاء الإعراب عن آرائها وتبادلها بشأن الموضوع قيد النظر. ومن المقرَّر أن تعقد المناقشة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

المتكلِّمون

تبدأ المناقشة ببعض الملاحظات التمهيدية التي يبديها الأمين العام. ويمكن أن تتكلم فيها الشخصيات التالية أسماؤها:

- السيد بان كي – مون، الأمين العام

- السفير أنطونيو دي آغيار باتريوتا (البرازيل)، رئيس لجنة بناء السلام
- السيدة ليماه غبُوِي، الحائزة جائزة نوبل للسلام (٢٠١١) ورئيسة مؤسسة غبُوِي للسلام في أفريقيا.